

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع

حكم التسمية حال التذکر .

و إذا ثبت أن التسمية حالة الذکر من شرائط الحل عندنا فبعد ذلك يقع الكلام في بيان رکن التسمية و في بيان شرائط الرکن و في بيان وقت التسمية أما رکنها فذکر اسم ا □ عز و جل أي اسم كان لقوله تبارک و تعالی : { فکلوا مما ذکر اسم ا □ علیه إن کنتم بآياته مؤمنين * وما لكم أن لا تأکلوا مما ذکر اسم ا □ } من غیر فصل بین اسم و اسم و قوله عز شأنه { ولا تأکلوا مما لم یذکر اسم ا □ علیه } لأنه إذا ذکر اسما من أسماء ا □ تبارک و تعالی لم یکن المأکول مما لم یذکر اسم ا □ علیه فلم یکن محرما و سواء قرن بالاسم الصفة بأن قال ا □ أكبر ا □ أجل ا □ أعظم ا □ الرحمن ا □ الرحیم و نحو ذلك أو لم یقرن بأن قال ا □ أو الرحمن أو الرحیم أو غیر ذلك لأنه المشروط بالآية عز شأنه و قد وجد و کذا في حدیث عدي بن حاتم Bهما إذا أرسلت کلبک المعلم و ذكرت اسم ا □ علیه فکل من غیر فصل بین اسم و اسم و کذا التهلیل و التحمید و التسبیح سواء کان جاهلا بالتسمية المعهودة أو عالما بها لما قلنا و هذا ظاهر علی أصل أبي حنیفة و محمد Bهما في تکبيرة الافتتاح أنه یصیر شارعا في الصلاة بلا إله إلا ا □ أو الحمد □ أو سبحان ا □ فهنا أولى .

و أما علی أصل أبي یوسف C فلا یصیر شارعا بهذه الألفاظ و تصح بها عنده فيحتاج هو إلى الفرق و الفرق له أن الشرع ما ورد هناك إلا بلفظ التکبیر و هنا ورد بذكر اسم ا □ تعالی و سواء كانت التسمية بالعربية أو بالفارسية أو أي لسان کان و هو لا یحسن العربية أو یحسنها کذا روى بشر عن أبي یوسف رحمهما ا □ لو أن رجلا سمى علی الذبیحة بالرومية أو بالفارسية و هو یحسن العربية أو لا یحسنها أجزاءه ذلك عن التسمية لأن الشرط في الكتاب العزیز و السنة ذکر اسم ا □ تعالی مطلقا عن العربية و الفارسية و هذا ظاهر علی أصل أبي حنیفة C في اعتباره المعنى دون اللفظ في تکبيرة الافتتاح فيستوي في الذبح التکبيرة العربية و العجمية من طریق الأولى فأما علی أصلهما فهما یحتاجان إلى الفرق بین التکبیر و التسمية حيث قالوا في التسمية إنها جائزة بالعجمية سواء کان یحسن العربية أو لا یحسن و في التکبیر لا یجوز بالعجمية إلا إذا کان لا یحسن العربية لأن المشروط هنا ذکر اسم ا □ تعالی و أنه یوجد بكل لسان و الشرط هناك لفظة التکبیر لقوله علیه الصلاة و السلام لا تقبل صلاة امرئ حتى یضع الطهور مواضعه و یستقبل القبلة و یقول : ا □ أكبر نفی علیه الصلاة و السلام القبول بدون لفظ التکبیر و لا یوجد ذلك بغير لفظ العربية .

و أما شرائط الرکن : .

فمنها : أن تكون التسمية من الذابح حتى لو سمي غيره و الذابح ساكت و هو ذاكر غير ناس
لا يحل لأن المراد من قوله تبارك و تعالى : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه } أي لم
يذكر اسم الله عليه من الذابح فكانت مشروطة فيه .

و منها : أن يريد بها التسمية على الذبيحة فإن من أراد بها التسمية لافتتاح العمل لا
يحل لأن الله سبحانه و تعالى أمر بذكر اسم الله تعالى عليه في الآيات الكريمة و لا يكون ذكر
اسم الله عليه إلا و أن يراد بها التسمية على الذبيحة .

و على هذا إذا قال الحمد لله و لم يرد به الحمد على سبيل الشكر لا يحل و كذا لو سبح أو
هلل أو كبر و لم يرد به التسمية على الذبيحة و إنما أراد به وصفه بالوحدانية و التنزه
عن صفات الحدوث لا غير لا يحل لما قلنا .

و منها : تجريد اسم الله سبحانه و تعالى عن اسم غيره و إن كان اسم النبي صلى الله عليه و
سلم حتى لو قال بسم الله و اسم الرسول لا يحل لقوله تعالى : { وما أهل لغير الله به } .
و قول النبي صلى الله عليه و سلم : [موطنان لا أذكر فيهما عند العطاس و عند الذبح] و
قول عبد الله بن مسعود هما جردوا التسمية عند الذبح و لأن المشركين يذكرون مع الله سبحانه
و تعالى غيره فتجب مخالفتهم بالتجريد و لو قال : بسم الله و محمد رسول الله فإنه قال : و
محمد بالجر لا يحل لأنه أشرك في اسم الله عز شأنه اسم غيره و إن قال : محمد بالرفع يحل لأنه
لم يعطفه بل استأنف فلم يوجد الإشراك إلا انه يكره لوجود الوصل من حيث الصورة فيتصور
بصورة الحرام فيكره .

و إن قال : و محمدا بالنصب اختلف المشايخ فيه قال بعضهم : يحل لأنه ما عطف بل استأنف
إلا أنه أخطأ في الإعراب و قال بعضهم : لا يحل لأن انتصابه بنزع الحرف الخافض كأنه قال : و
محمد فيتحقق الإشراك فلا يحل و هذا إذا ذكر الواو فإن لم يذكر بأن قال بسم الله محمد رسول
الله فإنه يحل كيفما كان لعدم الشركة .

و منها : أن يقصد بذكر اسم الله تعالى تعظيمه على الخلوص و لا يشوبه معنى الدعاء حتى لو
قال : اللهم اغفر لي لم يكن ذلك تسمية لأنه دعاء و الدعاء لا يقصد به التعظيم المحض فلا
يكون تسمية كما لا يكون تكبيرا و في قوله : اللهم اختلف المشايخ كما في التكبير .

أما وقت التسمية : فوقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه إلا
بزمان قليل لا يمكن التحرز عنه لقوله تبارك و تعالى : { ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه } و الذبح مضمرة فيه معناه و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله تعالى عليه من الذبائح و
لا يتحقق ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة إلا وقت الذبح و كذا قيل في تأويل الآيتين الأخريين
أن الذبح مضمرة فيهما أي فكلوا مما ذبح بذكر اسم الله عليه و ما لكم ألا تأكلوا مما ذبح
بذكر اسم الله تعالى عليه فكان وقت التسمية الاختيارية وقت الذبح

